II. النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، وللتعرف على المصادر المختلفة نستعرض مختلف النظريات النقدية التي حاولت إعطاء تفسير مقنع عن التضخم.

1.2 التضخم في الفكر الكلاسيكي

تفسر النظرية الكلاسيكية ظاهرة التضخم على أنها ظاهرة تنتج بسبب **زيادة عرض النقود**، حيث توجد علاقة مباشرة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومستوى الأسعار العام. فكلما زادت كمية النقود، ارتفعت الأسعار والعكس صحيح. وقد برهنوا على ذلك من خلال ما يعرف **بنظرية كمية النقود**، فحسب هذه النظرية إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة وبقي حجم المعاملات ثابتا فإن المستوى العام للأسعار سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع. وبمعنى آخر يرتفع المستوى العام للأسعار أو ينخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود وثبات حجم المبادلات. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التي صاغها أرفنج فيشر Irving Fisher سنة 1917 والتي مؤداها:

$$MV = TP \ldots\ldots\ldots (1)$$

ومعناها أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار.

حيث أن : M: كمية النقود في لحظة زمنية معينة. V: سرعة تداول (دوران) النقود.

T : كمية المبادلات الحقيقية من سلع و خدمات مختلفة. P: المستوى العام للأسعار .

ويؤكد فيشر على أنه ليس للنقود دور وأثر على الانتاج وأن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار (النقود وسيط للمبادلة ومقياس للقيمة فقط) . وفي ظل افتراض ثابت كل من حجم المعاملات وسرعة دوران فإن تأثير التغير في النقود يكون تأثيرا مباشرا وتناسبيا على مستوى الأسعار. إذن فكلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه وبنفس النسبة . وعليه فإن المستوى العام للاسعار هو دالة لكمية النقود و هو ما توضحه المعادلة التالية:

$$P = M\left[\frac{V}{T}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وتؤكد النظرية على أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار أو كمية النقود المعروضة، ومنه نستنتج أن كمية النقود المعروضة متغير مستقل أما المستوى العام للأسعار متغير تابع. كما أن العلاقة بين هذين المتغير (M, P) تعد ذات اتجاه واحد من Mإلى P.وهذه العلاقة **طردية وتناسبية** بين التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، في حين أن العلاقة تكون **عكسية** بين قيمة النقود (قوتها الشرائية) والمستوى العام للأسعار، ولهذا فإن المستوى العام للأسعار يتصف بالسلبية باعتباره متغيرا تابعا يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية النقود المعروضة سواء كانت هذه التغيرات بالزيادة أو النقصان. لذا ينصح الكلاسيك بضرورة التحكم بعرض النقود لتفادي التضخم، حيث يعتبرون التضخم نتيجة مباشرة لسياسات نقدية غير ملائمة تزيد من كمية النقود في السوق .

إلا أن النظرية الكلاسيكية تعرضت لانتقادات كثيرة من أهمها الانتقاد الموجه إلى اعتمادها على العلاقة التلقائية (الميكانيكية) فيما بين المتغيرين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم. إذ قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود، كما أن العلاقة قد تكون عسكية، فقد ترتفع الاسعار أولا وبعدها تزيد كمية النقود. كما أن الفروض اخرى تعتبر غير واقعية مثل افتراض ثبات سرعة دوران النقود، ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج .

2.2 التضخم في الفكر الكينيزي

قدم جون ماينارد كينز Kinezتفسيرا مختلفا عن المدرسة الكلاسيكية من خلال التركيز على **دور الطلب الفعلي** في الاقتصاد. فحسب كينز، التضخم ليس ظاهرة نقدية بحتة كما اعتقد الكلاسيكيون، بل هو نتيجة اختلالات في **الطلب الكلي** و**العرض الكلي** داخل الاقتصاد. وفقد فسر كينز التضخم من خلال العلاقة فيما الطلب الكلي والعرض الكلي حيث يرى أن التضخم هو "**تضخم طلب**" سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) ممّا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الكلي سيؤدي إلى حالة تضخمية، إذّ أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية وذلك في الحالة الأولى عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل.

- **الحالة الأولى** عندما يكون **الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل** باعتبار أن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي. لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل أي أن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جدا، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى ممّا يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات مما يؤدي ذلك إلى التضخم الحقيقي (بحسب تعبير كينز).
- **أما في الحالة الثانية** التي يكون فيها الوضع الاقتصادي **دون مستوى التشغيل الكامل** لموارده، فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى الزيادة في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي، كما أن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا إلاّ أن زيادة الطلب المتتالية على عناصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا إلى زيادة كلفة الإنتاج ممّا ينعكس ذلك على زيادة أسعار حتى وإن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز تسمية (التضخم الجزئي)، وغالبا ما يحصل في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي.

3.2 التضخم في فكر النظرية النقدية المعاصرة (ميلتون فريدمان)

يرى فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية تنتج بسبب زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد مقارنة بكمية السلع والخدمات المنتجة، أي أن زيادة المعروض النقدي هو السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار (التضخم هو ظاهرة

نقدية ترجع إلى نمو كمية النقود أكبر من نمو الانتاج). فعندما تقوم السلطات النقدية بطباعة المزيد من الأموال أو تسييل الديون، يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة في السوق، فيتزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات. وإذا لم يواكب الإنتاج هذه الزيادة في الطلب، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما يُعرف بالتضخم.

وقد اعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس التي اعتمدتها نظرية كمية النقود، إلاّ أنها حاولت تفسير التضخم من خلال تحليل أو تعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من ناحية وعرض وطلب النقد من ناحية أخرى، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية وبشكل يفوق حجم الطلب على النقود. إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود فهذا الأخير يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه حيث أن دالة الطلب على النقود تشتمل بحسب تحليل فريدمان على متغيرات عديدة، منها النقود، والأصول المالية، والأصول الطبيعية، ورأس المال. حيث تأخذ دالة الطلب على النقود الشكل التالي:

$$M^d = F(P, r_e, r_b, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, W, Yp, U)$$

III. مقاييس التضخم

تعتمد عملية القياس التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسين يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار أي أنه يرتكز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يرتكز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، أي تحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد.

1.3 مؤشر أسعار المستهلك ((CPI – Consumer Price Index: يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعًا لقياس التضخم الذي يؤثر على المستهلكين بشكل مباشر. ويقيس هذا المقياس التغير في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد. و يتكون هذا المؤشر يشمل سلعًا أساسية مثل الغذاء، الوقود، الملابس، والإيجار. ويتم حسابه بشكل دوري (شهري أو سنوي) بالقانون التالي:

CPI=تكلفة سلة السلع والخدمات في السنة الحالية/سلة السلع والخدمات في سنة الأساس)×100

حيث يتم حساب تكلفة مجموعة ثابتة من السلع والخدمات (تُسمى سلة المستهلك) التي تُستخدم كمقياس للإنفاق الاستهلاكي. تُقارن تكلفة هذه السلة في السنة الحالية مع تكلفتها في سنة الأساس.

2.3 مؤشر أسعار المنتجين ((Producer Price Index: يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات على مستوى المنتجين أو المصانع. **ويُستخدم** هذا المقياس لتحديد التضخم في مراحل الإنتاج، والذي قد ينتقل إلى المستهلكين. ويشمل هذا المؤشر المواد الخام، المنتجات الوسيطة، والسلع النهائية.

PPI= تكلفة السلع في السنة الحالية/تكلفة السلع في سنة الأساس)×100.

يركز هذا المقياس على قياس التغير في أسعار السلع والخدمات التي تُباع بالجملة أو التي تخرج من المصنع، ويُطبق على مراحل مختلفة من الإنتاج (مواد خام، منتجات وسيطة، سلع نهائية).

3.3 مؤشر الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي ((GDP Deflator: يقيس التضخم بناءًا على التغيرات في الأسعار لكافة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد. ويعكس هذا المقياس التضخم في الاقتصاد الكلي بشكل عام وليس فقط على مستوى المستهلكين. ويشمل هذا المؤشر جميع السلع والخدمات المنتجة محليًا، وليس فقط السلع الاستهلاكية.

GDP Deflator= الناتج المحلي الإجمالي الاسمي /الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)×100

يستخدم لقياس التضخم في الاقتصاد ككل. يقارن بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المقاس بالأسعار الحالية) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المقاس بالأسعار الثابتة).

4.3 مؤشر تكلفة المعيشة ((Cost of Living Index: يقيس التغيرات في تكلفة المعيشة بناءً على أسعار السلع والخدمات الأساسية. ويُستخدم لتحديد كيفية تغير المستوى المعيشي للأفراد مع مرور الوقت .

5.3 مؤشر أسعار الواردات ((**Import Price Index**: يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات المستوردة. يساعد على تقييم تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي.

Import Price Index= تكلفة الواردات الحالية/ تكلفة الواردات في سنة الأساس×100

يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات المستوردة ويعكس تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي.

6.3 مؤشر أسعار الصادرات ((**Export Price Index**: يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات المصدّرة. يُظهر العلاقة بين تضخم الأسعار في الأسواق المحلية والدولية.

Export Price Index=تكلفة الصادرات الحالية/ تكلفة الصادرات في سنة الأساس)×100

يُطبق على السلع والخدمات المصدّرة.

7.3 التضخم الأساسي ((**Core Inflation** يقيس التغير في الأسعار باستثناء العناصر الأكثر تقلبًا، مثل الغذاء والطاقة.يستخدم لتقييم الاتجاهات طويلة الأجل للتضخم بعيدًا عن التقلبات المؤقتة.

IV. آثار التضخم

يترتب عن ظاهرة التضخم جملة من الآثار سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية و يمكن اجمالها في النقاط التالية:

1.4. الآثار الاقتصادية للتضخم

- **أثر التضخم على العملة:** يؤثر التضخم بشكل كبيرا على أداء النقود لوظائفها بكفاءة، فكلما كان التضخم مرتفعا كلما فقدت النقود قوتها الشرائية وهو ما يؤدي إلى ضعف ثقة الأفراد في العملة، وضعف الحافز على الادخار، حيث يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أو شراء سلع معمرة.

- **تأثير متباين على الإنتاج:** قد يحفز التضخم الإنتاج في البداية، لكنه يؤدي في النهاية إلى نمو غير متوازن وتشويه في تخصيص الموارد.
- **تراجع الاستثمار والنمو:** يخلق التضخم بيئة من عدم اليقين، مما يقلل من الاستثمار ويؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.
- **تدهور ميزان المدفوعات:** يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما يضغط على ميزان المدفوعات.
- **إعادة توزيع الدخل والثروة** :يستفيد أصحاب الأصول والثروات من التضخم، بينما يتضرر أصحاب الدخول الثابتة والفقراء.
- **تراجع الاستثمار والنمو:** يخلق التضخم بيئة من عدم اليقين، مما يقلل من الاستثمار ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- **تشويه في الأسعار:** يصعب على المنتجين تحديد الأسعار بدقة، مما يؤدي إلى اختلالات في الأسواق.
- **ارتفاع أسعار الفائدة:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويقلل من الاستثمار.
- **تراجع الادخار والاستهلاك** : يدفع التضخم الأفراد إلى زيادة استهلاكهم على حساب الادخار والاستثمار.

2.4 الآثار الاجتماعية للتضخم:

- **تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء:** يترتب على التضخم زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات في المجتمع، مما يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي ومن ثمة يعوق عمليات التنمية الاجتماعية بالمجتمع.
- تتدهور القوة الشرائية وتتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية، بينما تتدهور وتنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي لا تملك لا مالا ولا نقد.
- انتشار الفساد الاجتماعي والإداري، وتدهور قيمة العمل والإنتاج والنمط الاستهلاكي الترفي والتضخمي .
- ظهور النزاعات بين العمال وأرباب العمل، واستغلال النفوذ، ومخالفة القوانين الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والاستيراد.
- توقف النمو والتطور الإداري فيحصل التخلف في الهياكل الإدارية ويتوقف الاختراع والابتكار.
- إعاقة التكوين الرأسمالي نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري من الادخار نحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية.